



خيب بيان مجلس الأمن الذي أعاد التأكيد على رفضه اتخاذ أي موقف جدي من الحرب الظالمة التي بدأها نظام الأسد ولا يزال يخوضها بعنف وبشراسته أشد، وبمشاركة ميليشيات طائفية ممولة ومسلحة ووجهة من طهران، أمل جميع السوريين الذين كانوا ينتظرون ولو رسالة عزاء ضعيفة للشهداء والجرحى والمنكوبين وتعریف للجريمة وتقریب للمجرم الحقيقي.

والحقيقة أنه أمام العجز وانعدام الحيلة، لا يجد مجلس الأمن مهربا من مأزقه سوى في استبدال قرارات ضعيفة بقرارات أضعف لعله يحقق نتائج أفضل، في الوقت الذي يتاح فيه لآلة القتل التي يقودها الأسد وحلفاؤه أن تستمر في حصد أرواح السوريين من دون حساب وتشريد ما أمكنها منهم وتدمير وطنهم وبلادهم.

لم يتسائل مجلس الأمن مرة واحدة عن مصير القرارات السابقة التي رفض النظام أن يطبق أي حرف منها، سواء ما تعلق ببيان جنيف، أو بتحريم استخدام السلاح الكيماوي، بعد تدميره، أو بالكف عن حصار المناطق وقصف المدنيين بالبراميل المتفجرة والأسلحة الاستراتيجية.

لم يفكر في السبب الذي دعاه لاستبدال مبعوثيه الدوليين إلى سوريا ثلاثة مرات، والذين برروا استقالاتهم علينا بسبب رفض النظام التعاون معهم على تطبيق القرارات الدولية.

لم يفك في التقارير الدورية الدامغة التي تشرّها منظمات حقوق الإنسان حولانتهاكات غير المسبوقة من قبل النظام القاتل لأدنى حقوق السوريين الفردية والجماعية، والتي أظهرت بالوثائق المصورة حالة الموت الجماعي لآلاف الشبان والأطفال والنساء تحت التعذيب في أقبية سجون سلطة تعامل مع شعبها أسوأ من أي سلطة احتلال عرفها التاريخ.

لم تعتقد أن من واجبها أن تذكر بالتدخل الإيراني الذي يغذي الحرب والنزاع بين السوريين من خلال زجه بميليشيات الطائفية، ولا باختطاف طهران للقرار السياسي والعسكري في دمشق، وسعيها لإقامة مناطق مطهرة طائفياً وعرقياً، لتوطين مجموعاتها الأجنبية وتغيير التوازنات الديمغرافية والمذهبية في ما تعتبره مناطق استراتيجية سوريا، ولم تر في ذلك ما يعنيه من انتهاك خطير لسيادة الدولة السورية وحقوق السوريين الجماعية والفردية وحقهم في العيش في وطنهم بأمن وسلام.

لم يقدم هذا البيان الرئاسي الجديد الصادر عن مجلس الأمن أي جديد للشعب السوري النبيح، وعلى الأغلب لن يكون له أي حظ في وضع حد للصراع أكثر مما كان للقرارات السابقة التي صوت عليها المجلس ذاته بالإجماع من قبل. ولن تقود مجموعات دي ميستورا ومداولاته الماراثونية إلى أي حل سوى تمديد أمد الصراع وإدارة الأزمة.

ما يهدف إليه هذا البيان هو:

- ١- التغطية على إفلات مجلس الأمن، ومن ورائه الأمم المتحدة، وفشل المستمر في مواجهة التزاماته ومسؤولياته تجاه نكبة الشعب السوري بحاكميه وتقاعسه عن تطبيق قراراته السابقة،
- ٢- التراجع الذليل عن بيان جنيف الذي فسره العالم أجمع، باستثناء محركي نظام الأسد وأصحابه، بأنه يعني التغيير العميق للنظام القائم، واستبداله بهيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، تحل محل النظام الحالي ورئيسه وتشكل بالتوافق بينه وبين المعارضة. وهو ما رفضه الأسد، ولم يعترض عليه الإيرانيون قط، وتخلى عنه الروس لصالح ما سموه حكومة وحدة وطنية تتشكل بوجود الأسد تحت سقفه ومع الاحتفاظ بالنظام كما هو.
- ٣- المساعدة على ترتيب الوضع السوري ليتفق مع مشروع بناء التحالف الجديد الذي يريد الروس أن يقيمهونه في المنطقة ضد الإرهاب، والذي يريدون أن يجدوا فيه جيش الأسد ونظامه بعد إنقاذهما من الهلاك وتعزيزهما بمزيد من الأسلحة الفتاكه.
- ٤- الإعداد، تحت غطاء إطلاق مداولات دي ميستورا الضبابية والتي لا رأس لها ولا ذنب، أعني لا جدول زمني ولا جدول أعمال ولا هدف مشترك، لتجريم الفصائل المقاتلة السورية وتفجير صراعاتها الداخلية قبل الإجهاز عليها.

لكن، وكما أصبح واضحاً للجميع، سوريين وغيرهم، ومهما كانت تقلبات الأوضاع، ستبقى الكلمة الأخيرة للشعب السوري: دولة الحق والعدالة والمساواة، تماماً مثل ما كانت كلمته الأولى: ثورة الشرف والكرامة والحرية.

صفحة الكاتب على فيسبوك

المصادر: